(٢) ج. وليم فولبرايت:

فى مقدمة كتابه الذى صدر فى عام ١٩٨٩ بعنوان «ثمن الإمبراطورية»، كتب السناتور الشهير والمفكر السياسى الرائد والجرئ ج. وليم فولبرايت، واصفًا نفسه بالمنشق، وهذه الصفة تنطبق على كل إنجازاته الفكرية وخطواته العملية فى سعيه الحثيث لتطبيقها، فقد كان يملك من الحكمة والشجاعة والجرأة والصدق مع نفسه والمصداقية تجاه الآخرين، ما جعله فى مقدمة السابحين ضد التيار السياسى والاقتصادى والاجتماعى العام، والذى لم يكن خارجًا عنه، بل كان فى قلب دواماته سواء بصفة شخصية مستقلة، أو برغم المواقع الرسمية التى احتلها بجدارة والتى لم تزين له فى يوم من الأيام أن يتخلى عن مبادئه وقيمه ومثله الإنسانية الرفيعة والحريصة على السلام والتعاون والتقدم المادى والروحى والثقافى والحضارى لكل البشر. ولذلك تعتبر مقدمة كتابه «ثمن الإمبراطورية» خير مدخل لحياته وشخصيته وفكره الذى جعله فذًّا ومنفردًا وشامخًا وراسخًا من طراز رفيع فى مواجهة أقرانه، الذين انهمكوا فى ممارسة الألاعيب السياسية، واللعب على الحبال، والصراع من أجل المصالح الشخصية، والتآمر فى الدهاليز المعتمة بهدف الاستمرار على القمة أطول مدة ممكنة. يقول فولبرايت:

«إذا كان لى أن أترك لدى النامس ذكرى، فقد لا تعدو أننى منشق. ولم يدر هذا بخلدى قط، لكن حين تأخذ القضايا المهمة مجرى معاكسًا لآمالك الأكبر عرضًا أو مبادئك الأشد رسوخًا، فقد لا تجد أمامك سوى الانشقاق أو الانعزال. وفيما يخصنى، لم يكن الانشقاق مبدأ، وإنما بدا الأمر لى ببساطة أن ثمة مسئولية على عاتق عضو مجلس الشيوخ هى أن يكون مستقلًا فى أحكامه، دون ولع بالمعارضة. وقد حاولت تعريف دور رئيس لجنة الشئون الخارجية، كما تصورته، فى خطاب أمام مجلس الشيوخ عام ١٩٦٥، عقب انتقادى لتدخل إدارة الرئيس جونسون فى الدومينكان، وما أثاره ذلك التدخل من جدل. قلت إن رئيس اللجنة «يتحمل التزامًا خاصًّا بتقديم أفضل نصيحة ممكنة فى أمور السياسة الخارجية، وهو التزام أصيل – فى اعتقادى – بحكم منصبه، ويحظى بأسبقية على الولاء الحزبى، ولا علاقة له بأن تكن آراؤه مقبولة – أو مرغوبة – من قبل المسئولين فى الجهاز التنفيذى».

«وباسترجاع ما فات، أذكر أن آرائى نادرًا ما صدرت بوحى من الجهاز التنفيذى، كما أنها قليلاً ما كانت مرغوبة كما تصورت. لكننى قدمت تلك الآراء على أى حال، سواء كانت تدفع فى اتجاه الأفضل أو الأسوأ. ومن شأن الآخرين أن يقرروا مما إذا

كانت هناك قيمة باقية لما أنجزته أو أسهمت فيه. وقد أزعم أنه كانت ثمة مبادرات مفيدة، عندما أستعرض سجل عمل عام، امتد من الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات. وعلى سبيل المثال، برنامج التبادل التعليمى الدولى الذى دخل الآن عامه الثانى والأربعين، وإحياء عصبة الأمم فى شكل منظمة الأمم المتحدة، وهو ما أعتقد أننى قمت فيه بإسهام متواضع، بالإضافة إلى إنشاء مركز كينيدى. ومع ذلك يبدو لى أحيانًا بوضوح، من خلال استرجاع الأحداث الماضية، أن آمالى تجاوزت فى بعض الأحيان ما كان يمكن تحقيقه فى الواقع. فقد أصبت بالإحباط من جراء حرب ڤيتنام، وبسبب مقاومة أى مسعى للنظر فى تعديل مبدأ الفصل بين السلطات، وما يترتب عليه من إجراءات خاصة بالانتخابات الرئاسية. وينتابنى الشعور من حين لآخر بأن ما قمت به فى تلك المجالات لم يكن إلا حرثًا فى البحر».

هكذا كان فولبرايت صريحًا وجريئًا وأمينًا وموضوعيًّا دائمًا، سواء فى أقواله أو أفعاله. كان مؤمنًا إيمانًا لم يهتز أو يضعف بشرف المسئولية وأمانتها، خاصة أنه لم يكن مجرد عضو فى مجلس الشيوخ الأمريكى، بل كان أحد أقطاب السياسة الخارجية من خلال عضويته البارزة والنشيطة فى لجنة العلاقات الخارجية طوال عهود خمسة رؤساء: روزفلت، ترومان، أيزنهاور، كينيدى، جونسون ، وثمانية وزراء خارجية: هال، ستاتينيوس، بيرنس، مارشال، أتشيسون، دالاس، هيرتر، راسك، بحيث كان منخرطًا فى كل قضايا السياسة الخارجية منذ ١٩٤٣ أى منذ مقتبل عمره ولمدة تزيد على ثلث قرن، خلال فترة من أدق مراحل التاريخ الأمريكى للجنة العلاقات الخارجية، والتى ساهم بقسط وافر فى ترسيخ نفوذها الذائع وتأثيرها الكبير فى عملية صنع القرار الأمريكى تجاه العالم الخارجى. ولذلك يمثل فولبرايت مدرسة فكرية متكاملة فى فهم العالم والعلاقات الدولية والدور الأمريكى فيها.

منذ الحرب العالمية الثانية، تولد فى الفكر السياسى الأمريكى تياران، ينظر كل منهما إلى الشئون الدولية من زاوية مختلفة. وعرف التيار الأول بالواقعية التى عبرت عن نفسها باستخدام القوة فى مواجهة الخصوم. وكذلك بعض أشكال مدرسة النظم في العلاقات الدولية، والتى ركزت على التوازن فى مجالى استخدام القوى والتعامل مع القطبية، كعامل مستقل وأساسى فى تحديد الاستقرار والسلام بين الدول والشعوب. وكان هذا التيار قد انطلق من منابع فلسفية متشائمة فى تعاملها مع الطبيعة البشرية التى تدفع الدول والأمم والشعوب إلى السيطرة والهيمنة، أما التيار الثانى فعرف بالمثالية وإن كانت تسمية غير دقيقة، وكان من الأفضل استخدام «التفاؤلية» المؤمنة بالطبيعة الخيرة للإنسان، بدلاً من «المثالية» التى لا تقتصر على النظرة التفاؤلية التى

نظرت إلى النظام الدولى بطريقة أكثر شمولاً وعمقًا من مجرد التفاعلات بين الدول القومية وحكوماتها حول الأمور السياسية والأمنية المتعلقة ببقاء الدول وسلامتها الإقليمية، إذ إنها أدخلت عوامل أخرى إلى منظومة التفاعل التى تكون النظام، ورفضت التأكيد فقط على أبعاد الصراع والتنافس داخله، ولكنها أكدت على أساليب التعاون والاعتماد المتبادل فى النظام الدولى.

ركز هذا التيار الثانى فى تعامله مع النظام الدولى، على التفاعلات التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجى، وأيضًا على الإيمان بالطبيعة الخيرة للإنسان، والحرص على حسن النية فى العلاقات الدولية، وحق الشعوب الصغيرة فى العيش فى سلام وأمن، والالتزام بالمعاهدات الدولية والقانون الدولى. وانطلق هذا التيار الفكرى السياسى مفعمًا بالأمل والثقة فى إمكان تحقيق السلام العالمى، من خلال التقدم فى التعليم والفهم المتبادل للثقافات المتعددة، والتوسع فى الحريات الإنسانية والقيم الديمقراطية. وكان هذا التيار هو الذى انتمى إليه وليم فولبرايت، ودعمه بشتى إنجازاته الفكرية والعملية التى نظّر لها فى محاضراته الجامعية وكتاباته وآرائه الثاقبة، التى ضمنها فى كتابيه «عجرفة القوة» الصادر فى عام ١٩٦٦، و«ثمن الإمبراطورية» عام ١٩٨٩. فقد كان حريصًا دائمًا على مكانته الرفيعة كمثقف حكيم ومفكر سياسى من طراز فريد، استطاع أن يبلور المسالك والحدود السياسية على خريطة علمية دقيقة وضعت عصره فى أطلس الخرائط السياسية، بهدف المقارنة بينه وبين العصور السابقة سواء فى الولايات المتحدة أو فى العالم، مع إرهاصات بعيدة النظر فى إطلالها على احتمالات العصور القادمة.

صدر الكتاب الأول «عجرفة القوة» إبان الحرب الفيتنامية، ليقدم منظورًا شاملاً وعميقًا لتيار متدفق رفض الحرب وقاومها، وفى النهاية كان له القول الفصل فى الانسحاب الأمريكى من فيتنام، بل وأجبر الأطراف المعنية على مراجعة دور المؤسسات الأمريكية فى صنع السياسة الخارجية، وإعادة تأكيد دور الكونجرس بين مؤسسات الدولة، وذلك بعد سيطرة مؤسسة الرئاسة عليها لفترة طويلة، ومراجعة دور المؤسسة العسكرية وكفاءتها، وأساليب استخدام القوة فى العلاقات الدولية بصفة عامة. أما الكتاب الثانى «ثمن الإمبراطورية» فقد صدر مع نهاية الحرب الباردة، واستطاع فولبرايت أن يجعل منه امتدادًا وتعميقًا للمادة العلمية والعملية التى وردت فى الكتاب الأول، لتكتمل أبعاد الخريطة السياسية التى قننت لأفكاره الأساسية مع تطبيقها على فترة الثمانينيات وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة واستشراف آفاق المستقبل بعدها.

وقد سطع نجم فولبرايت فى مقدمة رموز التيار الثانى فى السياسة الأمريكية، حتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد مهد الطريق لتغيير المسار التقليدى للسياسة الخارجية بعد الحرب من سياسة العزلة إلى سياسة المشاركة فى صياغة السياسة العالمية فى إطار منظمة تعمل من أجل السلام العالمى. ففى أول خطاب له أمام الكونجرس فى فبراير ١٩٤٣ ركز على «نظام ما بعد الحرب»، وضرورة صياغة برنامج للسلام، يتضمن تأسيس منظمة دولية تتولى مهمة حفظ الأمن الجماعى، وتتخلى الولايات المتحدة فى إطارها عن سياسة العزلة. وبعد هذا الخطاب بشهرين، تقدم فولبرايت بمشروع للكونجرس عن خلق آلية دولية مناسبة لحل الصراعات، تمتلك إمكانات وآليات وصلاحيات كافية لتجنب العدوان وحفظ السلام الدائم، وتشارك فيها الولايات المتحدة بإيجابية وفاعلية. ولاشك أن فولبرايت كان فى ذهنه فشل تجربة عصبة الأمم التى تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى، وكان من أسباب هذا الفشل، إجهاض الكونجرس لحلم الرئيس ويلسون فى إنشاء ومشاركة الولايات المتحدة فى منظمة دولية، ورفض الاشتراك فى العصبة والتعاون معها بعد إنشائها، بناء على الأيديولوجيا الانعزالية السلبية التى حرص الكونجرس على تطبيقها، والتى شجبها فولبرايت متهمًا إياها بأنها عرضت العالم لمخاطر بالغة، يمكن أن تتكرر لو استمر الوضع الدولى على ما هو عليه.

وكان فولبرايت رجل سلام قولاً وفعلاً دون أى تردد أو تراجع، وخاصة بعد أن استخدمت الولايات المتحدة القنابل النووية ضد هيروشيما ونجازاكى، والتى لم ير فيها إلا تصعيدًا لسياسة «عجرفة القوة» التى جعل منها مضمونًا لكتابه الأول، وخاصة أن الحرب كانت قد حسمت قبل استخدامها. كانت فى مقدمة هموم فولبرايت، ضرورة أن تطور الشعوب علاقاتها الحضارية بحيث تتعلم كيف تفهم بعضها البعض بشكل إنسانى أرقى وأفضل، وبالتالى تمتلك صمامات الأمان التى تجنبها الدخول فى عداوات وصراعات يمكن أن تؤدى إلى إلقاء القنابل النووية على المدن. ومن هذا المنطلق، قدم فولبرايت فى عام ١٩٤٦ مشروع قرار للكونجرس لإنشاء برنامج للتبادل الطلابى، تم اعتماده فى أغسطس من العام نفسه، وبدأ نشاطه الفعلى عام ١٩٤٧ مع طلاب من الصين وبيرما والفلبين، ثم جاء التبادل الطلابى مع اليابان عام ١٩٥١.

كما تجلت ريادة فولبرايت فى التنبؤ بالاحتمالات المتوقعة للإمبراطورية الأمريكية التى انتهجت عسكرة السياسة والاقتصاد لتواصل التوسع والتدخل فى مختلف مناطق العالم من أجل السيطرة والهيمنة على مقدراته. فقد رصد الآثار السلبية لهذا

التوسع سواء على الولايات المتحدة أو العالم المعاصر برمته، حين قال فى كتابه «ثمن الإمبراطورية».

«كان يجرى تشخيص التساؤل عن هذه «العسكرة» باعتبارها هجومًا على قدس أقداس أمننا ووجودنا. فقد أصبحت هذه العقبة بمثابة البقرة المقدسة فى سياستنا، بحيث يتخوف المرء من التحدث فيها تجنبًا للاتهام بأنه غير وطنى أو أنه غير مهتم بالدفاع عن الوطن. فقد كانت تهمة «التساهل مع الشيوعية» مرادفة لتهمة «صرف النظر عن الدفاع عن الوطن». وكان من الطبيعى أن تقود هذه الغوغائية الوطنية إلى غلق باب الحوار والنقاش. فأنت لا تصبح وطنيا بحق إلا إذا كنت مكرسًا كلية لقضية الدفاع، أو بمعنى أدق إذا لم تكن مناصرًا دون قيد أو شرط للإنفاق العسكرى على نظم التسلح المغالى فى أسعارها، والمعقدة تكنولوجيًا، والتى غالبًا ما تكون فائضة عن الحاجة، وأحيانًا لا حاجة إليها على الإطلاق، وأصبح الدفاع عن المواقف المتشددة فى العلاقات الدولية التى تستمد قوتها من انفاق دفاعى ضخم، أو كما يقال «التصدى بحزم» سمة ملازمة للثقافة السياسية الأمريكية، ومرادفًا للوطنية والقوة والفضيلة . ومن ناحية أخرى، أصبحت التحذيرات من مخاطر الحرب والدعوة إلى الحلول الوسط والمفاوضات وجهين لعملة واحدة، على الأقل ضمنيًا إن لم يكن بشكل صريح وعلنى، مع إلصاق تهم الخنوع والضعف والجبن والافتقار إلى الوطنية. أما تأييد دعم واستخدام الأمم المتحدة لتحقيق السلام، فقد اعتبر نوعًا من الإعاقة السياسية ودليلاً على السذاجة والحماقة».

ومن الواضح أن آراء فولبرايت وتوجهاته التى أعلن عنها فى خطبه فى الكونجرس، ومحاضراته فى الجامعة، وتصريحاته لأجهزة الإعلام والصحافة، وكتاباته السياسية والاستراتيجية التى بلورها فى كتابه «عجرفة القوة» عام ١٩٦٦، قد ألهمت أستاذ التاريخ الإنجليزى الأصل والأمريكى الجنسية بجامعة ييل الأمريكية، بول كينيدى، بمضمون كتابه الشهير الصادر فى عام ١٩٨٧ بعنوان «صعود وسقوط القوى العظمى: التغير الاقتصادى والصراع العسكرى من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠»، الذى قنن فيه للأفكار والفلسفات التى وردت فى كتاب فولبرايت الصادر قبله بعقدين من الزمان، بحيث بلور قانونًا يفسر به كيف تنشأ الإمبراطوريات نتيجة لقدرتها على تحقيق تراكم هائل فى قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، التى تدفعها إلى التوسع العسكرى لتحقيق فريد من المكاسب الاقتصادية والهيمنة السياسية. ولكن عند حد معين من التوسع الإمبراطورى، تتجاوز تكلفة النفقات العسكرية إمكانات المكاسب المنشددة، فتبدأ القدرات الاقتصادية فى التآكل إلى أن تنهار الإمبراطورية، وذلك فى

الوقت الذى تستعد فيه قوى أخرى لأخذ دورها فى المسلسل الإمبراطورى التاريخى، بعد أن تكون قد نجحت فى تحقيق تراكم اقتصادى يمكنها من الشروع فى التوسع، وهكذا تصعد الإمبراطوريات وتسقط أيضًا الواحدة بعد الأخرى.

وقد رأى بول كينيدى أن هذا القانون ينطبق على الولايات المتحدة التى نجحت فى تحقيق تراكم اقتصادى جبار في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فى حين كانت الإمبراطورية البريطانية قد دخلت مرحلة التآكل نتيجة زيادة تكاليف التوسع الإمبريالى. وكان على الولايات المتحدة أن تشرع فى توسيع التزاماتها العسكرية لتدخل فى الدورة الإمبراطورية نفسها، التى دخلتها الإمبراطوريات السابقة. وكان من الطبيعى أن تتزايد تكاليف هذه الالتزامات العسكرية، مما أدى بدوره إلى تآكل الطاقة الاقتصادية الأمريكية خاصة منذ حرب فيتنام، فى حين بدأت أوروبا الغربية واليابان في تحقيق تراكم اقتصادى ملحوظ. وطبقًا للنتيجة التى بلغها كينيدى فى خاتمة كتابه، فإنه إذا استمرت الأمور على ما هى عليه، فإن الولايات المتحدة سوف تسقط من مكانة الدولة العظمى فى القرن الواحد والعشرين. وليس ذلك سوى «ثمن الإمبراطورية» الذى خصص له فولبرايت كتابه الثانى وحذر من خطورته، والذى أصبح جزءًا من الحوار والمناظرة الدائرة حتى الآن فى الولايات المتحدة حول دورها ومكانتها فى العالم والثمن الذى تدفعه فى سبيل هذا الدور وهذه المكانة. كل هذا كان ثمرة أفكار فولبرايت عن معرفة القوة الأمريكية العسكرية فى الستينيات أو حماقتها بمعنى أدق، ثم ثمن الإمبراطورية الذى كان على أمريكا أن تدفعه فى السبعينيات والثمانينيات، والذى أصبح محورًا للنقاش الأمريكى منذ مطلع التسعينيات حول مستقبل القوة الأمريكية، بل ومستقبل الولايات المتحدة ذاتها فى القرن الحادى والعشرين.

وسباحة فولبرايت ضد التيار السياسى والرسمى والحكومى السائد، كانت سباحة من نوع فريد وليس لها نظير يمكن اكتشافه بسهولة بين نظرائه من السابحين ضد التيار من خارج حدوده وأمواجه. فهو سابح ضد التيار من داخله بل ومن قلبه وقمته: وبالتالى فقد تصدى لمعادلة فى منتهى الصعوبة والتعقيد والتناقض؛ لأنها جمعت فى طياتها نقيضين لا يمكن أن يجتمعا، وهما: السلطة الرسمية والمعارضة السياسية. فعلى الرغم من أنه كان عضوًا فى مجلس الشيوخ لما يقرب من ثلاثة عقود، ورئيسًا لواحدة من أهم لجانه، فإنه لم يرضخ أبدًا لفكر المؤسسة السياسية الحاكمة فى الولايات المتحدة، وظل مستقلاً فى تعبيره عن آرائه، ومقاومًا مغريات السلطة حينما عرض عليه فى عهد الرئيس جون كينيدى تولى منصب وزير الخارجية. ولذلك كان

يعتبر مفكرًا ثوريًا طبقًا للمفهوم الأمريكى للثورة، خاصة فى دفاعه عن اختصاصات وصلاحيات السلطة التشريعية، كما يمثلها الكونجرس، فى مواجهة السلطة التنفيذية، كما تمثلها مؤسسة الرئاسة، وأيضًا فى انتقاده المستمر لممارسات السياسة الخارجية الأمريكية، فيما وصفه بأنه «عجرفة القوة»، الناتجة عن عجز الولايات المتحدة عن فهم طبيعة حركات التحرر فى العالم الثالث، مما دفع معظم هذه الحركات إلى البحث عن قوى مساندة لها فى مواجهة المواقف العدائية غير المبررة من جانب صناع السياسة الأمريكية.

وكان فولبرايت من الاستقلال الفكرى بحيث لم يشغله كثيرًا التطابق مع التيار العام السائد فى بلاده فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والذى انجرف مع دوامات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى والتى كانت المحرك الأساسى للسياسة الأمريكية الخارجية. كما تجلى استقلاله الفكرى حتى قبل دخول الولايات المتحدة الحرب، فعندما غزت ألمانيا بولندا وأشعلت الشرارة الأولى للحرب، كان فولبرايت من مؤيدى المشاركة الأمريكية فى الحرب وخاصة الوقوف إلى جانب بريطانيا. وهو ما كان مخالفًا للتيار الانعزالى الأمريكى فى ذلك الوقت، والذى رفض التورط فى الحرب. وفى بداية الخمسينيات عندما تدفق تيار المكارثية الذى أغرق كل المفكرين الأحرار بتهم التورط فى النشاط الهدام للشيوعية، والذى افتعله السناتور الفاشى جوزيف مكارثى، مستغلاً فى ذلك قيام جمهورية الصين الشعبية واندلاع الحرب الكورية، وتصاعد التوتر بين الشرق والغرب، فى شن الحملة المكارثية التى ارتبطت باسمه والتى نشرت الرعب بين صفوة العقول من جراء التحقيقات والمحاكمات والأحكام المجحفة بالسجن والطرد من الوظائف وسد سبل العيش، لم يعرف الخوف طريقه إلى قلب فولبرايت، الذى سارع إلى شن حملة ضد إرهاب مكارثى الذى كان يعد نفسه لمعركة الانتخابات الرئاسية، وفضح شعاراته وخططه الغوغائية، وعارض مشروعات قراراته التى قدمها للكونجرس، وكأنه حامى حمى البلاد ضد النشاط الشيوعى الهدام. وكانت جسارة فولبرايت فى مقدمة الأسلحة الهجوسية التى قضت على كابوس المكارثية وأيقظت الشعب الأمريكى منه. ولم يكن من قبيل المصادفة أن الدراسات التى تناولت تاريخ هذه المرحلة الشائكة الملتهبة، اشتركت فى إطلاق ألقاب وأوصاف على فولبرايت مثل «ضمير السياسة الأمريكية»، و«المنشق الشجاع»، «رجل السلام المقاتل» وغيرها.

كانت رؤية فولبرايت لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بمثابة منظومة فكرية وثقافية وحضارية، متكاملة ومتناغمة، خاصة فى مجال السياسة الخارجية، الذى لمع فيه

فولبرايت حيث استغل مكانته المتصاعدة فى الهيئة التشريعية لطرح أفكاره حول إنشاء الأمم المتحدة، والتبادل الطلابى، والتصدى للمكارثية والدعوة إلى تفهم أكبر لدول العالم الثالث. وكان قد تولى رئاسة لجنة البنوك العامة، ثم رئاسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤. وعندما فاز جون كينيدى بالرئاسة فى نوفمبر ١٩٦٠، تم ترشيح فولبرايت لمنصب وزير الخارجية، وهو الترشيح الذى سانده بقوة نائب الرئيس ليندون جونسون، لكن فولبرايت رفض هذا الترشيح من منطلق أن قبوله للمنصب يعنى فقدانه للعمل الذى يحبه ويفرض قيودًا على حريته فى الاختلاف مع الرئيس، وكلاهما أمران لم يكن على استعداد لفقدانهما.

وكان لابد لمفكر حضارى مثل فولبرايت بصفته سابحًا دائمًا ضد التيار السائد أن يصطدم بأمواج مضادة عديدة، خاصة خلال رئاسته للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ حيث اصطدم بالعديد من أعضاء الكونجرس، وبالرئيسين كينيدى وجونسون مختلفًا معهما على رؤية ودور السياسية الخارجية الأمريكية. وكان تعاطفه مع الكادحين والفقراء نتيجة لنشأته فى ولاية جنوبية زراعية (أركنسا) تعرضت مواردها للاستغلال على أيدى شركات الولايات الصناعية الشمالية الغنية. وهو الأمر الذى جعله يستوعب ويفهم مشاعر أبناء الدول الفقيرة والنامية التى نهبتها الدول الاستعمارية. ولذلك كان يدعو إلى ضرورة تفهم صانع القرار الأمريكى لطبيعة هذه البلاد ومشكلاتها الحقيقية وحقوقها فى السيطرة على مواردها،لصالح تحسين أوضاع الأغلبية الساحقة من أبناء هذه الدول.

ورؤية فولبرايت الحضارية الشاملة انبثقت من نظرته للولايات المتحدة وميراثها التاريخى وما منحها الله من ثروة جنبتها اندلاع الثورات، وما شهدته من ثورة لاستقلالها كانت ثورة محافظة، لا تقارن بثورات العالم الثالث، ومن ثم لم يستوعب الأمريكيون مدلولات هذه الثورات الأخيرة، التى قامت ضد الفقر والجهل والمرض وضد نظم حكم فاسدة وديكتاتورية. وكان هذا الموقف الأمريكى من ثورات العالم الثالث قد واكب تصاعد الخوف من الشيوعية إلى درجة مرضية، مما ضاعف من سوء فهم الولايات المتحدة لحقيقة هذه الثورات، إذ لم تر فيها إلا مجرد ثورات شيوعية أو أدوات فى يد الاتحاد السوفيتى والصين. من هنا كان الموقف العدائى الذى شكل منذ البداية هوة واسعة من التناقضات بين الولايات المتحدة وثورات العالم الثالث، التى أجبرت على البحث عن سند ودعم، وقد رحب الاتحاد السوفيتى بالقيام بهذا الدور، الذى يمنحه فرصة للهيمنة فى مواجهة الولايات المتحدة. وقد رأى فولبرايت أن هذا التوجه انطبق بقوة على الموقف الأمريكى من الثورة الفيتنامية، وكذلك على الثورة

الكوبية، ولكن باستثناء الموقف الذى نتج عن أزمة الصواريخ الكوبية، والذى أيد فولبرايت إخلاء كوبا من الصواريخ حفاظًا على أمن الولايات المتحدة. أما بالنسبة لاستراتيجيته العالمية فإنه لم يجد بدًا من قيادة حملة لتغيير رؤية الولايات المتحدة لهذه الثورات ، كما عارض غزو كوبا للإطاحة بكاسترو، وعارض التورط الأمريكى المتصاعد فى ڤيتنام، وعارض غزو الدومنيكان. ومن ثم كان لابد من الاختلاف مع الرئيس ليندون جونسون فى سياسته الڤيتنامية، ثم تأييد السياسة التى تبناها الرئيس نيكسون لإنهاء الحرب.

ومثل أى محارب صلب وعنيد عن أفكاره وآرائه ومعتقداته التى لم يتخل عنها أبدًا، كان لابد أن يصاب فولبرايت بهزائم وخسائر، نتيجة لإيمانه الراسخ بمصداقية ما يدافع عنه. فعلى الرغم من تاريخه الحافل والمتألق فى الكونجرس، وفى رئاسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، خسر منصبه ومقعده فى الكونجرس، إلا أنه لم يخسر أيًا من أفكاره ومبادئه فى الحياة العامة؛ لأنها كانت تمثل فى نظره الخسارة الحقيقية. فظل يدافع عنها منذ مطلع الأربعينيات دون تردد أو كلل، مع تحذيره الدائم بأن عدم استيعاب الولايات المتحدة لها، يهدد بالوقوع فى الخطأ التاريخى الذى وقعت فيه الإمبراطوريات القديمة، وأدى إلى اندثارها، وهو «عجرفة القوة» التى كرس لها كتابه الأول. كما واصل المناداة بالعودة إلى التراث الأمريكى الزاخر بالأبعاد الإنسانية والقدرة على التعايش السلمى والتسامح الفكرى، مع التعلم من سياسات اليابان غير العسكرية وحرصها على تجنب الحرب، بعد أن أدركت عمليًا أن نتائج العسكرة ليست سوى الدمار والخراب والضياع فى النهاية. وبنفس صراحته المعهودة، قال فولبرايت إنه فى تجربة اليابان العسكرية يوجد الكثير الذى يمكن أن تتعلمه الولايات المتحدة منها. وفى مقدمة كتابه «ثمن الإمبراطورية» يذكر أبناء وطنه بما قاله أحد الآباء المؤسسين، ألكس دى توكيفيل، فى كتابه الرائد «الديمقراطية فى أمريكا»: «لا أعرف بلدًا آخر يوجد فيه مثل هذا القدر الضئيل من استقلالية العقل جنبًا إلى جنب مع حرية حقيقية فى النقاش، كما هى الحال فى أمريكا». ويواصل فولبرايت تحذيره فى مقدمة الكتاب نفسه قائلاً:

«إن الفرص التاريخية المنظورة تعمل فى غير صالحنا، فنحن – فى الولايات المتحدة – قد نسلك الطريق نفسه الذى انساقت إليه فى الماضى قوى عظمى عديدة – طريق تحكمه سياسات القوة والتنافس الأعمى مع القوى العظمى الأخرى. وهذا هو الطريق نفسه الذى سلكته من قبل أثينا القديمة، والإمبراطوريات الأوروبية التى انهارت بعد أن بلغت أوج جبروتها فى القرن الماضى (التاسع عشر). ونتيجة ذلك أن

الوعد الذى قطعناه على أنفسنا بإقامة «مدينة على ذروة التل» سيصبح رهينة ثم ضحية فى النهاية لعجرفة القوة. ومع ذلك فليس هناك قدر محتوم يقضى بانحدار أمريكا وسقوطها. وإذا حدث وانتهينا إلى تلك النتيجة، فسيكون السبب راجعًا إلى افتقارنا للخيال المبدع، وبقاؤنا أسرى لعبودية الأساطير والهواجس القديمة، وذلك فى مواجهة كل دعوات العقل والحكمة، التى طالبتنا بأن نعمل لتحقيق أفضل ما نفكر فيه من آمال ، وتفعيل أفضل ما لدينا من إمكانات أصيلة.

«إن مستقبلنا لا يكمن فى قدر محتوم لافكاك منه، وإنما فى عقولنا وقلوبنا، بحيث تصبح القيادة الابتكارية الخلاقة، وما يواكبها من تعليم حر، أهم شرطين لإنجاز مستقبل مفعم بالأمل للبشرية. ومن هذا المنطلق، تم تحديد الهدف الأساسى للبرنامج الدولى للمنح الدراسية – الذى شرفت برعايته فى مجلس الشيوخ قبل أكثر من أربعين عاما – بالعمل على تشجيع ملكات القيادة والتعليم وتقارب الثقافات. وهذا البرنامج وإن كان متواضعًا إلا أن له هدفًا طموحًا للغاية، وهو المساهمة فى بلورة نظام جديد فى ساحة العلاقات الدولية، يتسم بأكبر قدر ممكن من الرقى والعقلانية والإنسانية. وفى إمكاننا إدراك كنه هذا النظام المنشود لدى مقارنته بالأنظمة التى سادت فى الماضى، بمقوماتها الجوفاء والقائمة على القوة. وقد آمنت بصحة هذه الإمكانية عندما شرعت فى العمل العام، ومازلت أؤمن بها حتى الآن».

ورغم رحابة عالم فولبرايت واتساعه وتشعبه فى شتى المجالات الفكرية والثقافية والحضارية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، فإن محوره الأساسى الذى يتمثل فى كتابيه «عجرفة القوة» و«ثمن الإمبراطورية»، هو بمثابة البوصلة التى تهدى القارئ فى شتى أرجاء هذا العالم، بحيث يدرك على وجه التحديد المسارات التى يشقها دون خوف من الدخول فى متاهات جانبية أو طرق مسدودة أو أنفاق مظلمة. وقد بلور هذا المحور مخاطر استمرار سياسة عجرفة القوة التى اتبعتها الإدارات الأمريكية المختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين تملكت الإدارة الأمريكية روح حامل الرسالة الهادية للدول، التى لم تعرف طريقها بعد، ولذلك فهى تسعى إلى هدايتها أو دعوتها أو إجبارها على الاقتداء بالنموذج الأمريكى باعتباره المثل الأعلى الذى لم تبلغ البشرية مثله من قبل. ومن ناحية أخرى ارتدت الإدارة الأمريكية ثوب المصلح الأخلاقى فى نظرتها إلى الشيوعية التى اعتبرتها مضادة لكل القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية، رغم أنها فلسفة سياسية واقتصادية واجتماعية من إفرازات الحضارة الغربية التى تتزعمها أمريكا، التى وجدت فى الشيوعية تجسيدًا حيًّا للشر المطلق، وتعاملت معها كنزعة عدوانية، بصرف النظر عن سياساتها الفعلية تجاه الدول الأخرى.

لم تتردد الإدارة الأمريكية فى الاندفاع نحو سياسة التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وهى السياسة التى فتحت أمامها باب الهيمنة عليها خوفًا عليها من عدوى الشيوعية. وكانت النتيجة أنها وجدت نفسها فى مواجهة مع بلدان العالم الثالث لأنها لم تفهم طبيعة ثوراتها، لدرجة أنها أصبحت ترى فى كل حركة تحرر وطنى أو حركة إصلاح اجتماعى ثورى انقلابًا أو مشهدًا شيوعيًّا. ومن هنا تورطت الولايات المتحدة فى حروبها الكارثية فى ڤيتنام والدومينيكان ونيكاراجوا وغيرها بذريعة مصلحتها وهيبتها فى التعامل مع العالم الخارجى، كما انتهكت داخليًّا العلاقة الدستورية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح الأولى بحيث تم تهميش دور السلطة التشريعية إلى حد كبير.

وكانت النتيجة عكس ما أرادت الولايات المتحدة تمامًا، إذ إنها أرادت السيطرة والسطوة والهيمنة الإمبراطورية على العالم، فإذ بها تجد نفسها فى طريقها إلى الانهيار الذى مرت به الإمبراطوريات السابقة بعد تجاوز توسعاتها العسكرية والتزاماتها الاقتصادية قدراتها وإمكاناتها. فقد أدت عسكرة الاقتصاد الأمريكى إلى مخاطر على المجتمع المدنى الأمريكى والصناعات الأمريكية وقدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. وهى الفكرة التى ركز عليها فولبرايت بصفتها الداء الكامن، الذى أدى إلى سقوط إمبراطوريات كبرى فى الماضى. وهذا التسلسل الفكرى والترابط المنطقى اللذان يتميز بهما المنظور الحكيم العقلانى عند فولبرايت، كانا الدافع وراء تأكيده على أنه فى ظل التطور الذى لُحق بأسلحة الدمار الشامل، بل وحتى فى الأسلحة التقليدية، واستحالة هزيمة أى طرف فى ميدان المعركة، فإن الحل يكمن فى ضرورة إعادة تشكيل الرؤية لعالم اليوم، بحيث تقترب هذه الرؤية من رؤية الدول الأخرى لهذا العالم، وأيضًا تغيير أسلوب التفكير الأمريكى ليكون خلاقًا وابتكاريًّا ليسير فى اتجاه إعادة إحياء أمريكا ذات الوجه الإنسانى الحضارى.

أما فى كتاب «ثمن الأمبراطورية» الذى صدر قرب نهاية الحرب الباردة، فقد أكد فيه فولبرايت ضرورة تغيير قناعات كل طرف عن الآخر، لأنه إذا كانت الحروب لعبة الملوك فى الماضى، فإن ظهور الأسلحة النووية وما تطلقه من قوى تدميرية، جعلها لعبة غير منطقية لأنها فى حقيقتها لعبة انتحارية ليس فيها فائز محتمل، ويمكن تجنب خسارتها فقط برفض المشاركة فيها. وإذا كان من غير المنطقى الدعوة لإزالة الأسلحة النووية، فمن الممكن تحقيق التكافؤ عند مستويات أدنى من القدرات التدميرية، بحكم أن سباق التسلح، وتضخيم ترسانة الأسلحة لدى كل طرف، لن يوفر له الأمان. فالحرب بين الدول العظمى تحولت إلى ممارسة انتحارية يعوزها المنطق، ولم يعد فى مقدور الشعوب المتحضرة تحملها.

ويتجلى الفكر الموضوعى عند فولبرايت فى حرصه على التوازن المحايد بين الولايات المتحدة والدول الأخرى والذى جعله يرفض التسليم بفكرة السمو الأخلاقى للأمريكيين على ما عداهم من شعوب، ذلك أن قواعد اللعبة السياسية واحدة بين مختلف الدول والشعوب، وهى نادرًا ما تضع الاعتبارات الأخلاقية فى حساباتها. فلا فرق بين غزو الاتحاد السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا وغزو الولايات المتحدة للدومينيكان، ولا بين ما فعلته الولايات المتحدة في ڤيتنام وما فعله الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان. وتتجلى الموضوعية نفسها فى اعتراف فولبرايت صراحة بأن الولايات المتحدة كانت طوال سنوات الحرب الباردة مصدر استفزاز للروس. فلم يحدث أن طمأنت الروس على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تقر بمشروعية نظامهم أو الاستعداد للتعامل معهم كأنداد سياسيين فى إطار المجتمع الدولى. هذا بالإضافة إلى أن إدعاءات التفوق والقيود المفروضة على الروس من قبل الولايات المتحدة ، كانت ترسخ فيهم الاعتقاد بأن هدف الولايات المتحدة هو تدمير نظام حكمهم.

ويوضح فولبرايت أن تدمير النظام السوفيتى كان هدفًا استراتيجيًّا وضعته الولايات المتحدة فى اعتبارها دائمًا، وتفننت فى ابتكار كل الوسائل والأساليب والآليات الكفيلة بأداء هذه المهمة فقد سعت خلال الحرب الباردة إلى شغل السوفييت فى سباق تسلح يهدف إلى إفلاسهم فى النهاية، لكن اللعبة كانت سلاحًا ذا حدين، لأن تحقيق هذه النتيجة كان يقتضى زيادة الإنفاق العسكرى الأمريكى بمعدلات تفوق إنفاق السوفييت بطريقة تضطرهم إلى استنفاد مواردهم، وحرمانهم من الوسائل التى تمكنهم من مواصلة التسلح أو تحسين ظروفهم الاجتماعية والمعيشية. فكان الاعتقاد أن لدى الولايات المتحدة أموالاً أكثر تمكنها من الاستحواذ على مستوى تكنولوجى أعلى يؤدى بها إلى إحراز قصب السبق فى النهاية. لكن فولبرايت كعادته، ينظر دائمًا إلى الكفة المقابلة فى الميزان، فيقول إن المشكلة تكمن في «أننا ونحن نقوم بدفع السوفييت إلى طريق الإفلاس، قد قطعنا بدورنا شوطًا في الاتجاه ذاته. وبذلك تكون اللعبة التى ورطنا فيها دعاة الحرب الباردة من الأيديولوجيين، لعبة خاسرة على الأقل للطرفين، أما الفائزون سواء فى الوقت الحالى أو مستقبلاً، فهم أولئك الذين يتابعون هذا السباق فى أوروبا وآسيا، وهم يكرسون مواردهم لتطوير منتجاتهم».

ويرى فولبرايت أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى استخدما الأساليب نفسها للهيمنة وفرض أسلوب الحياة وشراء التأييد السياسى، وأن قوى مغرضة وانتهازية فى الجانبين، استغلت الموقف وأجهضت محاولات الوفاق. وتعلو النبرة

التنبؤية فى تحليل فولبرايت، عندما يؤكد أن الأسس الاقتصادية للعملاقين العسكريين على وشك الانهيار، وهذا ما حدث بالفعل عندما انهار الاتحاد السوفيتى من تلقاء نفسه، وكأنه قصر من رمال، بعد أن شرع مواطنوه فى البحث عن الطعام فى صناديق القمامة. لكن لم يتصور أحد أن نبوءة فولبرايت فى تلك الأيام يمكن أن تتحقق فيما بعد فى الولايات المتحدة، التى انهار بنيانها الاقتصادى الشاهق بدوره مع نكبة سبتمبر ٢٠٠٨ التى بدأت بأزمة الرهن العقارى، ثم إفلاس بنوكها العريقة التى تأسس بعضها فى القرن التاسع عشر، وتخفيض انتاج الشركات العملاقة فى شتى المجالات إلى أكثر من النصف فى حالات عديدة، عن العمال والعاملين بنسب لم يسبق لها مثيل، وطرد السكان من شققهم أو بيوتهم لعجزهم عن سداد الأقساط المطلوبة منهم، وغير ذلك من الكوارث التى جعلت أزمة أكتوبر ١٩٢٩ التى كان يضرب بها المثل فى الكساد والإفلاس، مجرد حلم ليلة صيف، إذا ما قورنت بكابوس سبتمبر ٢٠٠٨، الذى لا يعرف كبار علماء الاقتصاد متى يستيقظ منه العالم.

وكانت خبرة فولبرايت الاستراتيجية والسياسية من الرحابة والشمول والعمق بحيث لم تقتصر على السياسة الخارجية التى كان في مقدمة أعلامها، بل امتدت واتسعت لتشمل أيضًا السياسة الداخلية؛ خاصة فيما يتصل بالعلاقة الحرجة والشائكة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. فقد كشف فولبرايت عن بداية طغيان السلطة التنفيذية على مهام السلطة التشريعية منذ عام ١٩٤٠؛ حيث استحوذ الرئيس فى علاقته بالكونجرس على مزايا غير مسبوقة فى السياسة الخارجية، وهو الأمر الذى بلور ما أسماه فولبرايت بالمأزق الدستورى والسياسى، ففى جو التوتر الذى بدأ مع الحرب العالمية الثانية ، شهدت السياسة الخارجية سلسلة من الأزمات الحادة، تعاملت معها الإدارة، فى حين ظل الكونجرس سواء بدافع الوطنية أو غياب المعلومات أو إلحاح الرؤساء، يميل إلى الوقوف خلف السلطة التنفيذية، مما أدى إلى انهيار العلاقة الدستورية التقليدية. فتقلصت سلطات مجلس الشيوخ التقليدية فى مجال السياسة الخارجية لتحقيق التوازن الدستورى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كان هذا هو الرأى الذى أبرزه فولبرايت فى كتاب «عجرفة القوة»، ثم طوره وأنضجه فى كتاب «ثمن الإمبراطورية» الذى أعلن فيه عن رغبته فى تغيير نظام الحكم إلى النمط البرلمانى. وكانت هذه خطوة جريئة، بل وثورية بالنسبة للعقل الأمريكى الذى اعتاد النظام الرئاسى، منذ أن قامت دولة الولايات المتحدة، لأنها خطوة كانت بمثابة تعرية لنقاط ضعف خطير لنظام دستورى، يدعى حرصه على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فى حين أن السلطة التنفيذية هى السلطة

الرئاسية الفعلية التى يوظفها الرئيس فى تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وبالتالى فهى محور القوة السياسية التى تدير الدولة بناء على توجيهات الرئيس. ولذلك يصف فولبرايت انتخابات الرئاسة بأنها مجرد مهرجانات تليفزيونية سطحية تقدم مرشحين محدودى الخبرة فى الشئون الدولية، فى حين أنه يفترض فيهم أن يكونوا على أعلى مستوى فى العلم والدراية بهذه الشئون. أما النظام البرلمانى فهو شكل واع وناضج من أشكال الديمقراطية، ويختلف عن النظام الأمريكى الذى يعوق محاسبة الحكومة على سياساتها وتصرفاتها. ومن هنا يرى فولبرايت ضرورة إعادة دراسة النظام الدستورى الأمريكى وهيكلته من جديد؛ لكى يبدأ التحرك نحو تبنى ملامح النظام البرلمانى وخصائصه الراسخة.

لقد قدم فولبرايت مرآة بانورامية لنجوم اللعبة فى السياسة الأمريكية؛ لكى يروا أنفسهم على حقيقتها التى تظهر أن السلطة التنفيذية تربك الكونجرس وكل منهما يقيد الآخر، وعادة ما يسيطر أحد الحزبين على الكونجرس والآخر على السلطة التنفيذية. ويزداد التنافس الذى ولده الدستور بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حين يسيطر الديمقراطيون على الكونجرس، ويكون هناك رئيس جمهورى أو العكس، فالنتيجة المحتومة خلافات حادة وحوار مجمد وشلل حكومى، بحيث يتهم كل طرف الآخر بأنه وراء إخفاق السياسات الوطنية. وتنعكس فى مرآة فولبرايت آثار ذلك على الشئون الداخلية والخارجية.

ويرجع فولبرايت إلى الجذور الأولى للنظام الأمريكى فى بحثه عن السلبيات التى تعتوره، فيرى أن الآباء المؤسسين عامة وواضعى الدستور خاصة، قد تصوروا دوام وجود شخصيات ملائمة تدير شئون البلاد، ولكن بمرور الوقت أصبح القادة مجموعة من الأشخاص من ذوى الاتجاهات المتناقضة والمشتتة، قادمين من ولايات وثقافات عديدة. بل إن المشكلة لا تتمثل فى مجرد رؤساء ألقت بهم الظروف فى البيت الأبيض واتسموا بانعدام الخبرة مثل كارتر وريجان، وإنما تكمن فى طبيعة العلاقة العدائية داخل النظام، حيث لا يستطيع أحد مواجهة الرئيس الذى لا يجد ما يجبره أو يضطره إلى شرح وجهات نظره بالتفصيل أو يوفق بينها، وبين الانتقادات أو المقترحات المقدمة من الآخرين. وتكون النتيجة أن يفاجأ أو يصدم الشعب الأمريكى بقرارات مصيرية تمس مستقبله فى الصميم، وتورطه فى غزوات أو حروب لاناقة له فيها ولا جمل، وتنعكس على مستوى معيشته، وتصيب بنيانه الاقتصادى والاجتماعى بانهيارات مأسوية.

ولم يحدث من قبل فى التاريخ الأمريكى أن أعلن مفكر سياسى واستراتيجى من قامة فولبرايت فى كتاباته وخطاباته أفضلية النظام البرلمانى على النظام الرئاسى بهذه الجرأة والجسارة، من منطلق أن النظام البرلمانى يسمح بانتقاد رئيس الحكومة، وطرح الثقة فيه، وهى طريقة سلسة لإظهار الخلاف مع السلطة التنفيذية ، فى حين تفتقد السلطة التشريعية الثقة فى السلطة التنفيذية التى تتمتع بكل الصلاحيات فى ظل النظام الرئاسى الذى يحقق بها أهدافه، مما يغريها دائمًا بعدم احترام السلطة التشريعية، ولا أحد يستطيع أن يفعل شيئًا إزاء ذلك ، لأن الاختيار رفاهية فكرية وسياسية غير متاحة فى النظام الرئاسى. أما النظام البرلمانى، فيسمح باختيار القادة ابتداء برئيس الوزراء ومن يليه من المسئولين الذين يمكن أن يكونوا قد عملوا معًا فترة طويلة مما يجعل التفاهم بينهم متواصلاً بناء على الخبرات المشتركة. كما يسمح النظام البرلمانى بالتخلص بسرعة من المسئولين غير المناسبين عن طريق الاقتراع بالثقة أو الاستقالة دون فضائح، على النقيض من النظام الأمريكى الذى يستمر فيه الزعيم غير المناسب وعديم الخبرة وسيىء السمعة، وتستمر معه الفضائح، فمثلاً استمرت فضية ووترجيت لمدة عامين. وبالطبع فإن الساسة المستفيدين بالنظام الرئاسى ، نجحوا فى وأد فكرة فولبرايت فى مهدها، ولكن يكفيه فى سباحته العاتية ضد التيار السائد أنه أعلنها على الملأ، وهو متسلح بحكمته السياسية الفائقة.

وواصل فولبرايت سباحته ضد معظم الأمواج التى أحدثها التيار السائد، حتى فى المناطق الوعرة التى واجه فيها ما عرف «بالبقرة المقدسة» فى السياسة الأمريكية. ففى كتابه «عجرفة القوة»، حذر من مخاطر استمرار الولايات المتحدة فى سياسة التدخل فى شئون الدول الأخرى، وما يترتب عليها من التزامات باهظة تستنزف الاقتصاد الأمريكى، وتعرقل عملية تجديد البناء الداخلى. ثم قام بتطوير هذه الفكرة فى كتابه الثانى «ثمن الإمبراطورية» من خلال مصطلح صكه ليبلور به الفكرة وهو «عسكرة الاقتصاد الأمريكى»، بعد أن ترسخت إبان عهد ريجان، الذى وصفه فولبرايت بأنه عهد اللامسئولية الاقتصادية التى دفعت بريجان إلى إضفاء الطابع العسكرى على كل من المجال السياسى والمجال الاقتصادى. وقد وجد ريجان الفرصة سانحة نتيجة لضآلة عدد الخبراء، الذين كانوا على استعداد لطرح قضية إضفاء الطابع العسكرى على الاقتصاد الأمريكى من كل جوانبها السلبية. وكانت النتيجة أن حاق بالولايات المتحدة تدهور اقتصادى، لم تسلم منه بنيتها الأساسية.

وأوضح فولبرايت أنه عندما طرح الموضوع، وإن كان فى نطاق ضيق، تصور البعض أنه بمثابة هجوم على الأمن الأمريكى وعلى القدرة على البقاء ، وشيئًا فشيئًا،

أصبح الموضوع بمثابة «البقرة المقدسة» فى السياسة الأمريكية. فقد خشى الخبراء والمسئولون التحدث فى هذا الموضوع حتى لا توجه إليهم التهم بانعدام الحس الوطنى أو التراخى فى الدفاع عن الوطن أو التساهل مع الشيوعية. وفى الوقت نفسه كان فولبرايت يعتقد أنه فى عصر السلاح النووى، لم يكن من المعقول توقع حسم الموقف باستخدام هذا السلاح، ولذلك حرص على البحث عن الوسائل المؤدية إلى تسوية المنازعات عن طريق التفاوض والمشروعات المشتركة. وشكك فى جدوى إنفاق بلايين الدولارات على البرنامج، الذى عرف باسم «مبادرة الدفاع الاستراتيجى»، كما عمل على تعرية موقف الولايات المتحدة، التى كانت باستمرار الطرف المبادر بالسباق بسبب تقدمها التكنولوجى، فقد كانت أول من ألقى القنبلة النووية، وأول من افتتح برنامج تطوير الصواريخ الباليستية متعددة الرؤوس النووية. ولم يكن خافيًا على فولبرايت وهو يشن هذا الهجوم، أنه يتصدى لكبار تجار السلاح المتواطئين مع السلطة لاستمرار إنتاج مصانعهم لأحدث أنواع الأسلحة والحصول على الأرباح الفلكية التى تدخل فى جيوب كل المنتفعين، من التجار والمسئولين بهذه التجارة المميتة التى يدفع تكاليفها الباهظة دافعو الضرائب من المواطنين الكادحين. لكن فولبرايت كان صاحب رسالة إنسانية، ولم يتردد فى خوض أية معركة شرسة من أجل توصيلها إلى كل الأطراف المعنية.

وقد أدى هذا السعار الاقتصادى، والأيديولوجيا الهوجاء، والتورط العسكرى فى مختلف أنحاء العالم إلى إضفاء الطابع العسكرى على الاقتصاد الأمريكى واكتساب سباق التسلح قوة دفع هائلة جرت فى أذيالها الوطن بأسره. وكانت النتيجة أن أصبحت الصناعات العسكرية المتطورة ذات قوة بالغة التأثير فى إضفاء ما يشبه حالة حرب على البلاد، وإن لم تكن معلنة رسميًّا. ولم يحتج أو يعترض ملايين الأمريكيين على هذا الوضع غير الطبيعى، لأنهم استفادوا من أنظمة التسلح بصفتها مصدر ربح للمؤسسات والشركات الكبرى، التى تمنحهم فرص العمل، ذلك أن جميع أنواع التجارة فى الولايات المتحدة معرضة للكساد باستثناء تجارة السلاح والمخدرات والجنس. ومع ذلك فقد أصبح الأمر برمته مرتبطًا أيضًا بدخول ملايين الأمريكيين الشرفاء؛ لأن قنوات المال لا تفرق بينهم وبين غيرهم، بل تتدفق فى كل الاتجاهات، وبالتالى كان من الطبيعى أن يصبح العنف بمثابة الصناعة الرائدة فى الولايات المتحدة.

ويرفض فولبرايت إضفاء الصبغة العسكرية على الاقتصاد الأمريكى، لأنها تدمر البلاد من الداخل، إذ إن الأسلحة ليست آلية منتجة، بل هى أصول غير منتجة على الإطلاق، تستنزف الموارد البشرية والمادية التى يمكن توجيهها لرفع مستوى القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية، وإعادة تحديد البنية التحتية التى تتدهور بسرعة،

وكذلك النظام التعليمى الذى أهمل لفترة طويلة. كما يرفض فولبرايت تدخل العسكريين فى تحديد الأولويات القومية أو التأثير عليها بقوة، ويرى أن إضفاء الصبغة العسكرية على الاقتصاد الأمريكى أدى إلى استنزاف للعقول، بعد أن تم جذب أفضل العقول من الاقتصاد المدنى لصالح تطوير الأبحاث العسكرية، مما ألحق ضررًا كبيرًا بمشروعات البنية التحتية والصناعات المدنية، مما أصاب الإنتاج المدنى بعجز أفقده القدرة على التنافس مع البلدان الأخرى المتقدمة تكنولوجيًا. ولذلك يفسر فولبرايت السبب فى تفوق اليابان في مجال الإنتاج بحرصها على عدم تشتيت مواهب أبنائها، أى على النقيض مما تفعله الولايات المتحدة فى المجالات العسكرية. فلم تبذر اليابان أموالها على التدخل فى مختلف أنحاء العالم. وكان أهم مصادر التهديد التى تواجه الولايات المتحدة فى رأيه، يتمثل فى تعرض اقتصادها للدمار بسبب الارتفاع الهائل لنفقات السلاح؛ مما تسبب فى عجز الميزان التجارى بالإضافة إلى الفوضى التى حاقت بالنظام السياسى. كما يؤكد فولبرايت أن التهديد الأكبر للولايات المتحدة مصدره الحمقى فى الداخل، لا الأعداء من الخارج. وإذا استمرت عسكرة الاقتصاد الأمريكى بلا أية كوابح، فالنتيجة الحتمية ستكون السقوط والانهيار مثلما حدث لإمبراطوريات سابقة.

ولا يترك فولبرايت أى قناع براق من الأقنعة المزيفة، التى تخفى بها السياسة الأمريكية وجهها الحقيقى إلا وعمل على تمزيقه وكشف الأهداف الخبيثة المقصودة عن عمد. من هذه الأقنعة قناع المساعدات الثنائية، التى تتيه بها الولايات المتحدة على العالم أجمع كدليل على كرمها ومساعدتها وحبها للآخرين، بدليل أنها تفعل هذا طواعية، فهذه هى طبيعتها الخيرة التى لم يجبرها عليها أحد!! ونظرًا لأن كل آراء ومواقف فولبرايت مضادة لكل أنواع الزيف والخداع والاستهانة بعقول الآخرين، فإنه أكد فى كتابه «عجرفة القوة» على ضرورة تغيير مفهوم المساعدات وجوهرها، إذ لا يفترض فيها أنها صدقة أو فضل من الدول الغنية على الدول الفقيرة، لأنها تدخل فى إطار المسئولية الدولية الجماعية، على غرار المسئولية الجماعية داخل مختلف الدول التى تفرض ضرائب تصاعدية لصالح الفئات الفقيرة؛ أى إنها ليست صدقة صادرة عن نبل الأخلاق، بل تحمل مسئولية تجاه المجتمع فى الداخل وتجاه الدول الفقيرة على المستوى الدولى باعتبار المجتمع الدولى أسرة إنسانية بمعنى الكلمة. والنتيجة فى النهاية لابد أن تكون لصالح كل الأطراف المعنية؛ لأن مساعدة الدول الفقيرة وبعث الأمل لديها هو أفضل السبل لضمان أمن الدول الغنية، مثلما أن وفاء الأغنياء بمسئولياتهم الاجتماعية تجاه الفقراء هو أفضل السبيل لضمان أمنهم؛ فالمسألة ليست مجرد مثالية جوفاء خالية من أى مضمون واقعى أو عملى أو حتى براجماتى.

من هنا كان شك فولبرايت وارتيابه فى برامج المساعدات الثنائية التى تدار، وكأنها نوع من الصدقة التى تتسبب فى ضرر المتلقى والمانح على حد سواء. وذلك بالإضافة إلى أنها أصبحت أداة لتورط أمريكى عميق فى مناطق وقضايا، تقع خارج نطاق المصالح الحيوية للولايات المتحدة وأيضًا قدراتها وإمكاناتها المتاحة. ومن ناحية أخرى تتعارض المعونات والمساعدات الثنائية مع الكرامة الشخصية والوطنية، إذ إن الصدقة تفسد الغنى والفقير معًا لأنها تخلق شعورًا بالتسلط لدى المانح، وتدمر احترام المتلقى لذاته، أى إن تكاليفها السياسية والسيكلوجية باهظة أيضًا. ولذلك يدعو فولبرايت إلى ضرورة تدويل المساعدات الخارجية على أساس مبدأ المسئولية الجماعية، وأن تتم إدارتها من خلال قنوات دولية كالأمم المتحدة والبنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية. لكن هذه مثالية عسيرة التطبيق، ولاتعرفها السياسة التى ترى فى المساعدات الثنائية أدوات للسطوة والسيطرة بل للقهر والإذلال، وعندما يشعر المانح أنه لن يحقق هذه الأهداف ، فما أسهل أن يمنع هذه المساعدة. أما المساعدات العسكرية، فيرفضها فولبرايت تمامًا لأنها مدمرة، فإذا كانت للمساعدات الثنائية الاقتصادية آثار سلبية، فإن للمساعدات العسكرية آثارًا مدمرة، بل وكانت عاملاً خطيرًا فى تورط الولايات المتحدة العسكرى فى عديد من أقاليم العالم ومناطقه. أما بالنسبة للمحتاج، فقد كتبت عليه قوانين السياسة أن يدفع ثمن عجزه وتعثره، فلا شىء فى السياسة لوجه الله تعالى.

ولعل من أهم وأخطر وأصعب الآفاق التى اقتحمها فولبرايت، أنه أصر على دعوته إلى تغيير أسلوب التفكير الأمريكى ورؤية العالم من منظور الآخرين. فقد أوضح فى ختام كتابه «ثمن الإمبراطورية» أن دعوته هذه ضرورية لكى يتمكن الأمريكيون من رؤية العالم كما يراه الآخرون، أو السماح للآخرين بأن يروا ما فشل الأمريكيون فى رؤيته أو رؤيته بوضوح أكبر. وهى دعوة تحتم التخلص أولاً من انعدام الثقة الكامن فى الثقافة الأمريكية، والذى يحرض دولة ضد أخرى لأى سبب مهما كان غير مقنع. ولذلك لابد من الكف عن إنكار حق الآخرين فى رؤيتهم الخاصة للواقع وتنمية أسلوب جديد للتفكير الإنسانى المنطقى لتجنب الحروب، بدلاً من إشعالها. وإذا لم تغير الولايات المتحدة، أسلوبها فى التفكير عن العالم ومشكلاته، فإن الخسارة لابد أن تصيب كل الأطراف المعنية. ويعتبر فولبرايت أن الخطأ الذى ارتكبته الولايات المتحدة برفضها التجاوب مع دعوة الزعيم السوفييتى خروشوف عام ١٩٥٩ للتحول من التنافس العسكرى إلى التنافس الاقتصادى، كان خطأ فادحًا، إذ كان من الممكن وضع حد للحرب الباردة، وكل أنواع النزيف التى ترتبت عليها، وفى مقدمتها النزيف الاقتصادى، بل وربما تغير شكل العالم إلى الأفضل.

ويبدى فولبرايت قلقه البالغ من إصرار الساسة الأمريكية على نمط التفكير السائد الذى يجعل الولايات المتحدة تواصل إدارة علاقاتها الدولية بنفس بالأسلوب القديم نفسه وبقواعد إدارة الأزمات نفسها وتوازن القوى نفسه وسباق التسلح نفسه، أى إنها ما تزال تضع سياستها الخارجية بناء على نظرية فيلسوف الحرب كلاوزفيتس الذى ارتبط اسمه بمبدأ «الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى». ويقدم فولبرايت نظرية أكثر رحابة واتساعًا، عندما يقول إن الأمريكيين عندما يدرسون الماضى لابد أن يدركوا أنهم بهذا لا يسعون إلى اكتشاف مصيرهم، ولكن لكى يصبحوا أسيادًا عليه، ولكى يكتسبوا بعض الأفكار ووجهات النظر والرؤى لتطوير وتحسين الأداء الذى ورثوه عن أسلافهم. ويركز على ضرورة إيجاد نوع جديد من القيادة الملتزمة بطريقة جديدة فى التفكير، فقد انتهى عصر الملوك المحاربين الذين كانوا يتخذون من الحرب لعبة مفضلة لهم لاستعراض بطولاتهم. وتطلب العصر النووى نوعًا جديدًا ومختلفًا من القيادة القادرة على التفكير العلمى والقرار الموضوعى والحكم المنطقى، والملتزمة بالقيم الإنسانية والسلام العالمى والعمل الجاد المثمر على تحسين أوضاع البشرية، فهذه هى الحكمة السياسية بعينها.

إن فكر فولبرايت الذى يجمع بين المثالية الرفيعة والعقلانية الرصينة، يدعو الولايات المتحدة لأن تصبح نموذجًا مشرفًا يحتذى به العالم في علاقات التفاهم بين الدول، والتعاون العملى من أجل السلام، والترفع عن إغراءات العجرفة والهيمنة، والاستفادة من مزايا عدم التدخل فى شئون الآخرين، والعمل على أن تكون نموذجًا عمليًا للديمقراطية، وتجنب ممارسات العجرفة والغطرسة حتى تتجنب مصير الإمبراطوريات الكبرى التى اندثرت. ولذلك يقول فرانسيس ويلكوكس الذى كان عميدًا لكلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة فى مقدمته، التى كتبها لكتاب «عجرفة القوة» عام ١٩٦٦:

«يمكن تلخيص المضمون الرئيسى للكتاب في أن الكثير من الإمبراطوريات الكبرى فى الماضى قد انهارت لأن قادتها لم يمتلكوا الحكمة ولا الحصافة لاستخدام قدرات بلادهم على النحو الصحيح. وقد نجحت الولايات المتحدة فى استغلال ما حباها الله على الصعيد الداخلى والخارجى على حد سواء، إلا أننا وصلنا اليوم إلى نقطة تاريخية تواجه فيه الدولة الكبرى خطر فقدان الرؤية بشأن ما يدخل فى نطاق قدراتها وما لا يدخل. وفى القرون الماضية، شرعت الأمم التى واجهت تلك اللحظة التاريخية الحرجة نفسها في القيام بما يفوق قدراتها، وكانت نتيجة التوسع المبالغ فيه فى جهودها أن انحسرت قوتها وانهارت. وما يأمله الكاتب هو أن تستطيع الولايات المتحدة تجنب

هذا المصير. من هذا المنطلق فإن الكتاب يمثل تعبيرًا عن قلق مخلص بشأن المستقبل أكثر منه انتقادًا للماضى. إنه لا يمثل احتجاجًا غاضبًا بقدر ما يقدم تحذيرًا رصينًا، إذ يطالب ببذل أقصى الجهد لتفادى الوقوع فى الأخطاء التى وقعت فيها دول قوية في الماضى حتى نحتفظ بموقعنا كقوة كبرى».

ولكن يبدو أن التيار الذى سبح ضده فولبرايت فى ستينيات القرن الماضى كان جارفًا وكاسحًا لدرجة أنه أغرق قيم الإنسانية والتسامح والتعايش التى كرس لها حياته. ونظرة عابرة سريعة على الثمانى سنوات من حكم جورج بوش الابن ومعه عصابة المحافظين الجدد، وهى السنوات التى بدأ بها القرن الواحد والعشرون، تدل على أن السياسة الأمريكية سارت على مدى حوالى نصف قرن من سيء إلى أسوأ، إذ إن النشاط العسكرى أصبح همها الأساسى، الذى أدى إلى اهتمام أقل بالوفاق، والتنمية الاقتصادية، والتغيير الاجتماعى. وما قاله فولبرايت فى الستينيات يمكن أن يقال الآن بحذافيره عندما أكد أن هذه السياسة قوضت صورة أمريكا فى الخارج، وهى الصورة التى اهترأت وازدادت قبحًا مع الأيام. وكان يحرص على الاستشهاد بآراء المفكرين الذين يمكن أن يثبتوا أنه لم يكن الطائر الوحيد المغرد خارج السرب، بل معه كوكبة رفيعة الفكر وثاقبة النظر وإن كانت قليلة العدد. من هذه الكوكبة المفكر والروائى أولدس هكسلى الذى قال فى دراسته «سياسات البيئة» الصادرة عام ١٩٦٣ عن «مركز دراسة المؤسسات الديمقراطية»:

«قد تكون هناك قضيتان بشأن أفضل وسيلة لزراعة القمح فى طقس بارد أو إعادة تشجير جبل صخرى ضخم، إلا أن مثل هذه القضايا لا تؤدى أبدًا إلى مذابح منظمة. فمثل هذه المذابح لا تنتج إلا عن قضايا تتعلق بإشكاليات كالتالية: ما أفضل أمة؟ ما أفضل دين؟ وما أفضل نظرية سياسية؟ وما أفضل نظام سياسى؟ لماذا يتصف الآخرون بالغباء والخبث؟ لماذا لا يمكنهم إدراك مدى نبلنا وذكائنا؟ لماذا يقاومون جهودنا النبيلة لإخضاعهم لسيطرتنا وجعلهم على شاكلتنا؟».

ويفسر فولبرايت السبب فى اندلاع الحروب ووقوع المذابح التى شهدتها الإنسانية فى تاريخها المرير، بأن معظمها كان نتيجة لإثارة هذه القضايا المجردة. وعندما يخوض فى دراسة الحروب التاريخية الكبرى، فإنه يصل إلى الاعتقاد بأن الأسباب التى ارتبطت بها مثل النزاع حول الأرض والأسواق والموارد والدفاع عن مبادىء عظيمة أو الحفاظ عليها، لم تكن الأسباب الحقيقية بالمرة، وإنما كانت تفسيرات أو تبريرات لدوافع مفهومة للطبيعة البشرية التى يبدو أنها لم تتخل عن وحشيتها البدائية فى العصور السحيقة. ونظرًا لغياب الفهم الواضح والدقيق لماهية هذه الدوافع وتكرار

بروزها على مر التاريخ، فإن فولبرايت يعتبرها أخطر الظواهر التى تتجلى فيها عجرفة القوة البشرية. فهى حاجة سيكلوجية للأمم من أجل أن تثبت أنها الأكبر والأفضل والأقوى. وينطوى هذا الدافع على افتراض يعتبر البشر بدهية لا تقبل أى جدال، وهو أن القوة العسكرية هى أعظم دليل على العظمة والتفوق، فحينما تثبت أمة أنها تمتلك أقوى الجيوش، فإنها تثبت أيضًا أنها أفضل الشعوب وأنها تمتلك أفضل المؤسسات وأفضل المبادئ وأنها بصفة عامة أفضل الحضارات.

ولعل المفارقة العجيبة فى الفكر الأمريكى أنه يحاول الجمع بين العجرفة والديمقراطية وكأنهما وجهان لعملة واحدة، إذ يفخر الأمريكيون بأن أفضل ما يمكنهم تقديمه للآخرين هو أن يعلموهم الديمقراطية. لكن الأيام أثبتت أنها أكذوبة كبرى من منظومة الأكاذيب الأمريكية المعتادة، لأنه مع كل النوايا التى تبدو نبيلة، فإن البلدان التى وقعت تحت وصاية الولايات المتحدة فى مجال الديمقراطية، لم تصبح ديمقراطية. ولذلك يطالب فولبرايت بإعادة النظر فى الأساليب التى يعلم الأمريكيون بها الآخرين الديمقراطية، كما أنه يشكك فى أن يكون الأمريكيون مؤهلين لمهمة التبشير بالديمقراطية، وهم الذين تصطبغ أفكارهم وسلوكياتهم بكل مظاهر العجرفة والغطرسة. ولذلك ينصحهم بأن يركزوا على ديمقراطيتهم المحلية داخل بلدهم، بدلاً من محاولة نقل عدوى نموذجهم الخاص بالديمقراطية للتطبيق على كل البلدان وفى كل الأوقات، لأنها فكر اجتماعى وسياسى يختلف اختلاف بصمات الأصابع طبقًا للبيئات والثقافات المتعددة. وإذا ترك الأمريكيون البلدان التى يتعاملون معها تصدر أحكامها بنفسها وتمارس حقها فى المحاولة والخطأ، وقصروا مساعدتهم على الاقتصاد والتكنولوجيا بدلاً من تصدير الأيديولوجيا أو الفكر السياسى إليها، فربما تجد الديمقراطية طريقها إليها، وبالتالى فربما يجد الأمريكيون بدورهم الحب والامتنان وكل مشاعر التقدير والحماس التى يتوقون إليها.

ثم ينتقل فولبرايت إلى نقد الممارسة الديمقراطية فى داخل الولايات المتحدة وكأنه يطبق المثل الشائع: «فاقد الشىء لا يعطيه». فالمفروض فى مجلس الشيوخ أنه أعلى مؤسسة دستورية لممارسة الديمقراطية على مستوى القمة ومستوى القاعدة، لكن المجلس انهار على مدار نصف قرن من الأزمات المدنية المتتالية، التى كانت من تداعيات الحرب العالمية الثانية ورواسبها التى تكلّس بعضها مع الأيام. ولذلك كان من الضرورى إعادة إحياء وظيفة المجلس كساحة لتداول الرأى، من منطلق أن المعارضة لا تعنى عدم الولاء، وأن الإجماع الحقيقى يتشكل عن طريق التعبير عن الاختلافات وليس قمعها. وركز فولبرايت على أن يستعيد المجلس دوره من جديد

كمؤسسة يتم فيها تداول قضايا السياسة الأمريكية باستفاضة وصراحة وقوة، وألا يسمح لنفسه أن ينجرف وراء مطالب الهيئة التنفيذية بشأن الإجماع أو الاستعجال، أو خوفًا من الادعاءات بأن المعارضة تنجرف دون أن تدرى، إلى مساعدة وإرضاء أعداء الولايات المتحدة. وهى إدعاءات يطلقها المسئولون الذين قد يكون اهتمامهم منحصرًا فى قمع النقد الموجه إليهم.

ولا ينكر فولبرايت أنه فى بعض الأحيان، يكون من المفيد – وربما من الضرورى – أن يعبر الكونجرس عن تأييده القوى والفورى للرئيس بشأن بعض قضايا السياسة الخارجية، خاصة الملحة منها، لكن يبدو لفولبرايت أن أعضاء الكونجرس ذهبوا بعيدًا فى هذا الاتجاه لدرجة الخلط بين إرضاء الرئيس والمصلحة القومية. ومن الطبيعى أن الرئيس الذى يعانى من ضغوط ملحة لاتخاذ قرارات وإجراءات فى مجال السياسة الخارجية، لابد أن يصرح برغبته فى الحصول على التأييد، رغم أن مجلس الشيوخ له مسئولياته الخاصة به، ورغم أن المشاعر الوطنية القوية قد تجعله يميل إلى تنفيذ رغبات الرئيس. لكن فولبرايت العاشق للتقاليد البرلمانية والقيم الديمقراطية، يصوغ ردًّا مقترحًا للمجلس على الرئيس، يكثف فيه أعلى مراتب الوطنية المتمثلة فى الثقة التى أودعها الدستور في المجلس، يقول فيه:

«السيد الرئيس، سوف نأخذ مطلبك العاجل بعين الاعتبار فورًا، وسوف نطرح جانبًا كل الأعمال التشريعية الأخرى، ونعمل بأقصى سرعة ممكنة تسمح لنا بسماع الشهود وتداول الأمر، لكننا باستثناء ذلك لن نلغى إجراءاتنا العادية كالمداولات وجلسات استماع اللجان والمناقشات العامة. ونحن نأسف مما قد يسببه لكم ذلك من ضيق. ومثلما نحن على ثقة من التزامكم بالقيام بواجبكم، فإننا نعلم أنكم أيضًا على وعى بأننا ملتزمون بضرورة تدارس الأمر وتداوله حتى نستطيع أن نقدم أفضل النصح. إننا نعلم أنكم تدركون أننا نقدم النصح، ليس فقط آملين أن يخدم إرادتكم، وإنما أيضا لأنه واجبنا تجاه الشعب. وهو إلتزام – سيدى الرئيس – علينا أن نقوم به حتى إذا أدى – لسبب أو لآخر – إلى بعض الإزعاج لكم».

وفى الفصل الثانى من كتاب «ثمن الإمبراطورية» والذى كتبه فولبرايت تحت عنوان «مأزقنا الدستورى والسياسى»، تبرز كل الثغرات والسلبيات ونقاط الضعف التى تعتور الممارسة الديمقراطية على أعلى المستويات في البلاد، من خلال النظام السياسى الذى ظل يعمل بضعف كما لو كان جزءًا من طبيعته. فمن المستحيل تقريبًا مناقشة أية قضية حيوية بصورة جدية، أو التواصل إلى اتفاق جماعى أو شبه جماعى حول الطريقة الواجبة لمعالجة هذه القضية. ومع ذلك مجَّد السياسيون والإعلاميون

هذا النظام لأنه بدهية مفروغ منها، وهو نظام التقييد والتوازن لدرجة أن الدارسين والمراقبين لم يعودوا يلحظون الطريقة التى يسرى بها فى عروق الحكومة ويصيبها بالوهن والضعف، من خلال آلية علاقات عدائية أو متنافرة على أحسن الفروض، وقادرة على إحباط أى سياسة منسجمة متناغمة. فالسلطة التنفيذية تعوق الكونجرس، وكل منهما يقيد الآخر فى معظم المواقف، بل إن العادة جرت على أن يسيطر أحد الحزبين على الكونجرس والآخر على السلطة التنفيذية.

وإذا كانت كل الدول الديمقراطية تحبذ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى لا تطغى إحداهما على الأخرى، فإن التنافس بين السلطتين فى السياسة الأمريكية تحول إلى علاقة عدائية بحيث أصبح هم الحزبين، الجمهورى والديمقراطى، أن يحافظ كل منهما على قوة تواجده وتأثيره فى المساحة السياسية بكل الوسائل الممكنة، وبالتالى ليسا على استعداد للمشاركة فى اتخاذ قرار قد يؤثر فى شعبيتهما حتى لو كان فى صالح البلاد على المدى الطويل، وعادة ما تنضم إليهما الحكومة فى وأد مثل هذا القرار لأن كل الأطراف تلهث وراء الشعبية. فمثلاً لم يقبل أى من الحزبين أو أى من أطراف الحكومة تحمل مسئوليات الدفاع عن زيادة كبيرة للضرائب، فباستثناء بعض السياسيين الحكماء من طراز فولبرايت، كان من المعلومات العامة أن الأمريكيين يعيشون منذ عام ١٩٨٠ بما يفوق إمكانياتهم بكثير لدرجة رهن مستقبل أبنائهم بالفعل. ومثل هذه النكسات كانت نتيجة لأمباب تتعلق إلى حد بعيد بطبيعة النظام السياسى الذى جعل المسئولين الأمريكيين غير قادرين على القيام بما يجب عليهم أن يقوموا به. فالكونجرس لم يعد فى إمكانه أن يتفق على الموازنة وخاصة إذا كانت متوازنة وحيادية، أو يتفق حتى على خفض ضرورى فى عجز الميزانية. وكان الرئيس رونالد ريجان رائدًا تسبب فى هذا الوضع غير المسئول، لكن استمرار هذا الوضع يرجع فى الأساس إلى الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما أفقد جميع الأطراف المعنية المقدرة على تصحيحه. وفى هذا يقول فولبرايت:

«إن ثقافتنا الأمريكية – التى تعطى الأولوية للحقوق الفردية – لا تعزز التجانس السياسى. فالتنافس بين السلطات فى ظل تنوع أصول شعبنا يخلق عقبات خطيرة أمام تشكيل حكومة تدعم الانضباط. ومع تدهور نفوذ الأحزاب السياسية والتكاليف الباهظة المترتبة على دور التليفزيون فى تأييد وتقوية جماعات المصالح الخاصة أو «لجان العمل السياسى» كما يسمونها، أصبحت سلطات الحكومة الفيدرالية ممزقة ومشتتة مما يسهل على الهيئات الخاصة المنظمة أن تفرض إرادتها على الحكومة. وفى الواقع، فإن التنافس بين السلطات لا يحمى مصالح المجتمع أو المواطن، بل على النقيض يخضعهما معًا للاستغلال من جانب أصحاب المصالح الخاصة.

«ومع تدهور الأحزاب، لا يتبقى سوى معنى هزيل لاستمرارية القيادة وينتهى الأمر بحكومة من الهواة، ويصبح من المستحيل تقريبًا تنمية الإحساس بالمصلحة الوطنية، وصياغة سياسة خارجية تستهدف مصالح الوطن. أما النتيجة الأخطر لذلك التدهور فهى أنه لا يوجد أحد يمكن محاسبته بإيجابية ووضوح، مما يجعل الأمور تختلط على الشعب فيعجز عن تحديد المسئول عن مشكلاته ومصاعبه، فيصل إلى نتيجة تؤكد له أن كل السياسيين سيئون وأن كل الحكومات سيئة بالمثل، وبالتالى لابد من تقييد وتقليص صلاحياتها، وبدلاً من تركيز جهودنا لتحسين الحكومة فإننا نقيدها وننتد بها كما فعل الرئيس ريجان عندما قال إن الحكومة ليست هى الحل لمشكلاتنا وإنما هى مشكلتنا نفسها.

«ورغم التنامى الهائل لسلطات الرئيس، فإن قدرة الرؤساء الأمريكيين على تمثيل دولتنا بفاعلية فى علاقاتها بالدول الأخرى، يشوبه عيب خطير. وهذا لم يكن مجرد مصادفة وإنما نتاج مباشر لإصرار «الآباء المؤسسين» على الحيلولة دون تكرار نموذج الحكم الاستبدادى لجورج الثالث. ولقد كانت أمامهم أسباب معقولة للتخوف من سلطة الملوك القدامى، ومع ذلك فهذه ليست مشكلتنا الآن لأن ما نحتاجه اليوم هو شخص يستطيع أن يتكلم باسم الدولة».

وتصدر كل سلبيات وثغرات ونقاط ضعف الديمقراطية الأمريكية عن وقوعها بين شقى رحى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية؛ مما يؤدى إلى غيابها الفعلى فى مواقف ومشاهد كثيرة سواء فى المجال الخارجى أو الداخلى. فمثلاً تعتبر الاتفاقات التي يوقعها الرئيس الأمريكى، اتفاقات مؤقتة مثلما حدث فى اتفاقيات نيكسون مع السوفييت التى قام الكونجرس بتحجيمها إلى حد كبير. وليس خافيًا على أحد أن الزعماء الأجانب يترددون فى التوصل إلى اتفاقات مع زعيم قد يعجز عن تنفيذها، حتى لا يلزموا أنفسهم بعملية مآلها الفشل حتى لا يصير من نصيبهم. ومن الطبيعى أن المسئول الكبير إذا أراد إبرام صفقة مع طرف ما، فإنه يتطلع لأن تكون صفقة نهائية، وحين يوقع رئيس وزراء فى دولة ديمقراطية برلمانية، يصبح واثقًا فى أغلب الأحوال، من أن الاتفاقية ستتم الموافقة عليها. لكن مع النظام الأمريكى، لا يستطيع مثل هذا المسئول أن يكون بهذه الثقة. وهذا نموذج خطير للتعقيد الذى تعانى منه السياسة الأمريكية والذى يترتب عليه عواقب سلبية، تدل على عجز الأمريكيين عن العمل المتناغم كأمة، وعادة ما تكون النتيجة النهائية هى التشكيك فى مصداقية المسئولين الأمريكيين بحكم أن القرار النهائى ليس من صلاحياتهم. ولايقصد فولبرايت بهذا التحليل عدم جدوى الحوار بين المسئولين أو الأجهزة المعنية ، لأن

الحوار هو العمود الفقرى للممارسة الديمقراطية، ولكنه يقصد أن تؤدى معطيات الحوار إلى تمهيد الطريق لاتخاذ قرار نهائى، وليس إلى وضع معلق:

«لا يعنى ما ذكرت الانتقاص من شأن الحوار، فقد شاركت فى حوارات عدة خلال الثلاثين عامًا التى قضيتها فى مجلس الشيوخ، ولم أستجب للأصوات التى طالبتنى بالصمت، إذ إن وأد الحوار الديمقراطى ليس شرطًا لوجود قيادة تنفيذية جديرة بالثقة. إننا فى حاجة إلى الحوار إلى نهايته، وتسمح بالتوصل إلى قرار والالتزام به على إنهائه والتوصل لقرار متماسك. وهذا بالذات ما يدفع الرؤساء إلى تجاهل الكونجرس ومرواغته إلى درجة تصل إلى الخداع أو اللامشروعية، كما حدث فى ووترجيت وإيران – كونترا. وهذا أيضًا مايدفع الرؤساء إلى عزلة واستبداد أو ما يمكن أن يسمى «الرئاسة الاستبدادية». وبهذه الطريقة ننتهى إلى أسوأ وضع: رئاسة معزولة مستبدة وكونجرس مشاكس لا صلة له بأى شيء.

«وربما كان الفرق الأكبر بين رئيس دولة ورئيس وزراء، هو أن الأخير فى النظام البرلمانى يجب أن يواجه مناظريه ومنتقديه وجهًا لوجه، وينبغى أن يستجيب للانتقادات، ويجيب عن الأسئلة، ويتحمل إهانات المعارضة. كما أن وجوده فى مجلس النواب ليس مناسبة وطنية يسيطر عليها جو الاحتفال والأبهة الذى يحيط بزيارة الرئيس للكونجرس.. إنها قوة البرلمان التى تتطلب دائمًا من رئيس الوزراء شرح وتبرير سياسته لزملاء ملمين بكافة التطورات، إنها ليست «الثقة» بالمعنى الفنى هى التى يجب أن يتميز بها رئيس الوزراء، ولكن «الثقة» بالمعنى العادى: الثقة فى كفاءته وقدرته وحكمه.

«إن المطلوب هو أن تحظى السلطة التشريعية بالاحترام من جانب السلطة التنفيذية، فإذا فقد الرئيس ومساعدوه الاحترام للكونجرس، وإذا ما كانوا يشعرون بالازدراء تجاهه، كما كان الحال مع بعض الرؤساء ومستشاريهم المؤثرين، فإنهم يستطيعون أن يتجاهلوا الكونجرس ولو بشكل مؤقت. ولا يستطيع الكونجرس عمليًا أن يفعل الكثير إزاء ذلك، وعادة ما لا تكون القضية المطروحة بالخطورة التى تستدعى توجيه الاتهام للرئيس، ولا يترتب على احتجاج الكونجرس سوى زيادة وضعه ضعفًا على ضعف. ولا يعرف نظامنا إجراء الاقتراع فى البرلمان لحجم أو سحب الثقة، وهو السبيل لإظهار الخلاف مع السلطة التنفيذية. وموجز القول إن جوهر مأزقنا الدستورى هو أن السلطة التشريعية تفتقد الثقة فى السلطة التنفيذية، فى حين تفتقد الأخيرة الاحترام للأولى، ويقف الجميع بلا حيلة إزاء هذا المأزق».

ويواصل فولبرايت تحليله لجوانب المأزق الدستورى والسياسى والديمقراطى والنيابى الذى تعانى منه الولايات المتحدة، التى تعتبر نفسها المعلم الأول فى العالم المعاصر للديمقراطية، فيقول إنه رغم كل ما يتمتع به النظام السياسى الأمريكى من تداخلات وتوازنات، إلا أن الرئيس لا يجد نفسه مضطرًا إلى شرح وجهات نظره بالتفصيل، أو إلى التوفيق بينها وبين الانتقادات أو المقترحات المقدمة من الآخرين؛ لأنه ليس فى مقدور أحد أن يتعامل معه وجهًا لوجه، وإن كان هناك استثناء من هذه القاعدة يتمثل فى قلة من الصحفيين، يمكن أن تقدم على إغضاب الرئيس، فضلاً عن أنه ليست لديهم المصلحة الخاصة التى تدفع المعارضة السياسية للكشف عن أخطائه أو سوء تقديراته. وبالتالى فإن الرئيس من الناحية الواقعية والفعلية يعيش ويتصرف كأنه ملك فى معظم المواقف، ورغم سعى آلة الدعاية دون كلل لإقناع الشعب الأمريكى بأنه يتمتع بديمقراطية، تجعل كل المواطنين سواسية بما فيهم الرئيس، فإن حقيقة راسخة تبقى لتؤكد أن الرئيس ليس فردًا عاديًا.

ويلجأ فولبرايت كعادته إلى التفسير السيكلوجى الذى يوضح الأسباب الغامضة أو الكامنة وراء التحركات والسلوكيات والمواقف الظاهرة، فيقول إنه من الطبيعى عندما يحيط أفراد البطانة الحاكم بكل هذا التملق والتعظيم والتمجيد، وغيرها من المظاهر البراقة، وفى مقدمتها إجراءات الأمن وتقاليد المراسم، فإنه يفقد أى إحساس بالواقع كأنه قادم من كوكب آخر، ولا يجرؤ أحد – كما كتب جورج ريدى – على نصحه بالذهاب لغسل رأسه حتى يفيق. وقد بلغ الوضع هذه الدرجة من السوء مع ليندون جونسون، ثم ازداد سوءًا منذ ذلك الحين. فقد كانت لجونسون خبرة طويلة مع الكونجرس، ولذلك لم يشعر بالازدراء تجاهه كأى شخص لا صلة له بالكونجرس. أما معظم الرؤساء الذين جاءوا بعد ذلك، فصاروا يتصرفون بطريقة توحى بأنهم أرفع تمامًا من الكونجرس، إلى أن جاء رونالد ريجان الذى تصرف وكأنه لا ينتمى حتى إلى الحكومة، وتجاهلها مرددًا مرارًا إن الحكومة هى المشكلة وليست الحل، وأنه ليس جزءًا من هذه الحكومة، بل أعلى منها شأنا. بل إن التدهور الديمقراطى لم يتوقف عند هذا الحد، إذ شرع بعض الرؤساء فى تنمية ازدراء الكونجرس فى نفوس الشعب، وتعزيز التصور الشائع عن الكونجرس بأنه وضيع وفاسد؛ ونجح هذا التيار فى تشويه سمعة الكونجرس وضرب شعبيته فى الصميم، وظهوره بمظهر المتسبب فى الأمراض التى تعانى منها الأمة، بحيث بدا أمثال هؤلاء الرؤساء، وكأنهم أبرياء من كل ما جرى لأمتهم.

ويحرص فولبرايت على المقارنة بين النظام البرلمانى الذى تلتحم فيه القيادة السياسية بالسلطة التنفيذية بالكتل الشعبية من المواطنين، والنظام الرئاسى الأمريكى الذى يبدو فيه الرئيس كائنًا هبط من كوكب آخر على البيت الأبيض؛ ليقود دولة هى فى حقيقتها قارة تمتد بين المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى، ولا يعرف عن ساكنيها أكثر مما يعرفه المواطن العادى أو رجل الشارع من معلومات عامة، ثم يشرع فى التعلم إذا كانت لديه رغبة فيه. وعندما يصل إلى مرحلة الاستنارة والوعى بمجريات الأمور تكون السنوات الأربع فى فترته الرئاسية الأولى على وشك الانتهاء، فيلقى وراء ظهره بكل المسئوليات ليتفرغ لخوض المعركة الانتخابية الثانية لدخول البيت الأبيض والاستقرار فيه أربع سنوات أخرى، إذ جرى العرف أن الفوز غالبًا ما يكون من نصيب المقيم بالفعل فيه، ولكن هذا لا يمنع من وجود استثناءات مثل سقوطه فى الانتخابات أو اغتياله. كل هذه المشاهد والمواقف تدور على شاشات التليفزيون وصفحات الصحف وغيرها من الأجهزة الإعلامية، والجمهور مجرد متفرجين غير مبالين أو ضجرين أو منصرفين؛ لأن الموضوع لا يهمهم فى كثير أو قليل، لأنه نادرًا ما يفوز رئيس يمكنه تحريك حياتهم، ولو خطوة واحدة نحو الأفضل. ولذلك يحرص فولبرايت على المقارنة بين النظام البرلمانى والنظام الرئاسى كى يعرى الفروق الفاضحة فيما بينهما:

«فى النظام البرلمانى يكون الأشخاص الذين يختارهم رئيس الوزراء، قد عملوا معه – أو معها – لمدة عشرين عامًا أو أكثر فى معظم الأحيان. وتتراكم لدى معظم رؤساء الوزارات خبرة برلمانية تمتد لسنوات قبل أن يصلوا إلى هذا المنصب، بل وبدرجة أساسية يتم اختيارهم على أساس الأسلوب الذى خبروه كأعضاء فى البرلمان، وتلعب المعرفة أو الخبرة الشخصية دورًا حيويًا بحيث يشكل الجميع فى النهاية فريقًا متكاملاً ومتناغمًا؛ لأن أعضاءه ليسوا فى حاجة إلى أن يتعرف بعضهم على بعض. وذلك على النقيض من انتخاباتنا الشهيرة حيث لا يرى ٩٥٪ من الشعب زعماءه الذين ينتخبهم إلا على شاشات التليفزيون. إنك لا تعرفهم أو لا تعرف عنهم سوى طلعتهم وصورتهم ومدى قدرتهم على التسلية والجاذبية، التى قد تكون من مواهبهم .. إلخ. هل لهم ابتسامة لطيفة وعيون جذابة وأسنان جميلة وشعر غزير؟ انظر إلى شعر ريجان الذى يصففه يوميًا حتى يبدو رائعًا دون شعرة بيضاء واحدة. إننى لا أقصد انتقاد الرئيس السابق، بل ربما أشعر بالغيرة منه، وإنما انتقادى لسطحية التسويق الإعلامى والسياسى وعدم ملاءمته لاختيار القيادة المناسبة. و«التسويق» هنا هو اسم اللعبة؛ إذ إن الشكل والسلوك وليس الفكر والشخصية من أهم السلع المطلوبة

لتسويق الرئيس، ولا يعنى ذلك أننا لم نصادف على الإطلاق رئيسًا يتمتع بالفكر والشخصية وإنما أعنى أن هذا لا يعدو أن يكون محض صدفة».

ولا يتخلى فولبرايت أبدًا عن موضوعيته فى رصده للسلبيات وربطها بالذين تسببوا فيها، من منطلق أن الطبيعة البشرية تنطوى على كل الألوان والأطياف، ولا يمكن تقسيمها إلى خانات أو قوالب جامدة لا تعرف التقارب أو التداخل. فالسلبيات تنتشر بين مختلف البشر بدرجات لا يمكن حصرها، فمثلاً لا يريد كثير من الناس أن تكون الحكومة أكثر حماسًا وتماسكًا حتى لا يؤثر هذا التوجه بالسلب على مصالحهم الخاصة. ويفضل هؤلاء أن يظل الوضع على ما هو عليه، لأن تعدد سبل الوصول المتاحة إلى «لجان العمل السياسى» وجماعات اللوبى الأخرى تسهل لهذه المصالح الخاصة – ابتداء من جماعات اللوبى العرقية حتى مقاولى البنتاجون – الحصول على ما يريدون. وقد أصبح لهم بالفعل نفوذ كبير فى الحكومة مما أضاع المصلحة العامة وسط حمى التنافس بين هذه المصالح الخاصة.

ويتخذ فولبرايت من الرئيسين السابقين جيمى كارتر ورونالد ريجان نموذجين للتدليل على السلبيات الخطيرة، التى تعتور النظام السياسى الأمريكى عند قمته، التى لابد أن تترك بصماتها واضحة على التراتب الهرمى حتى قاعدته. فيوضح أن النظام البرلمانى لو كان النظام الحاكم فى الولايات المتحدة، لما اختار كارتر أو ريجان للرئاسة، وذلك للسبب نفسه الذى يجعل جامعة أو شركة كبرى ترفض قبول حاكم سابق غير معروف أو ممثل سينمائى كرئيس لها، إذ لم تكن لديهما أوراق الاعتماد الكافية. ففى عهد إدارتى كارتر وريجان، حكم الولايات المتحدة رئيسان بلا خبرة سابقة فى الحكومة الفيدرالية، أحاط كل منهما نفسه فى البيت الأبيض وإلى حد ما في حكومته بأصدقاء قدامى لم تكن لهم أيضًا أية خبرة بالحكومة. وحين كان عليهما اختيار المرشحين للرئاسة لتولى المناصب الرئيسية، ظهر أنهما لا يعرفان شخصية العديد من الشخصيات البارزة النشطة والفعالة فى النظام السياسى على المستوى القومى، ومن ثم كان عليهم الاعتماد على نصيحة المحترفين الذين التقوا بهم حديثًا. وفى حالات أخرى اتجهوا ببساطة إلى اختيار هواة من خارج دائرة المؤهلين.

وقد مر فولبرايت مع كارتر بتجربة شخصية، دلت على أن آليات السياسة الأمريكية يمكن أن تتجاوز حدود الجهل إلى مجال العبث الذى يمارسه المسئول الأول فى البلاد، دون أن يملك أحد أو جهاز مسئولية محاسبته. ورغم أن فولبرايت لا يميل إلى التحدث عن قضاياه الشخصية، إلا أنه – على حد قوله فى كتابه «ثمن الإمبراطورية» – خاطر بأن يبدو ذاتيًا ليحكى قصته مع كارتر قائلاً:

«إنه لم يستشرنى أنا أيضًا ولم يتسبب ذلك فى إثارة أى ضيق لى، إلا فيما يختص ببرنامج فولبرايت للتبادل التعليمى، الذى ارتبطت به لأكثر من ثلاثين عامًا. فقد نقل إدارة البرنامج من وزارة الخارجية إلى وكالة الإعلام الأمريكية دون استشارتى، أو حتى إبلاغى مسبقًا بحيث لم أستطع منع هذا الإجراء، ومازلت أشعر أن هذا الإجراء كان خطأ فادحًا. وكما اعتقد فإن كارتر لم يعلم شيئًا عن هذا البرنامج، وإنما كانت لديه مجرد فكرة نظرية عن ضرورة تقليص البيروقراطية. وبكلمات أخرى، لم يكن سلوكه نتاج أى عداء للبرنامج وإنما ببساطة لأنه لم تكن لديه معرفة بتاريخ البرنامج وهدفه أو ربما لم يكن يدرك أهميته».

وبعد ثلاثة عقود من السباحة ضد التيار، وجد فولبرايت نفسه عاجزًا عن إثارة الحماس أو حتى مجرد التعاطف سواء مع الدعوة إلى رئاسة «قوية» تختلف تمامًا عن مفهوم «الرئاسة الاستبدادية»، أو المطالبة بسلطة تشريعية حازمة. إن أخطر ما فى النظام السياسى الأمريكى أنه يحول دون استمرارية الخبرة، ويحد من وجود أصوات نقدية، تثير التساؤلات والشكوك وتختلف مع سياسة الإدارة. ومثل هذا النظام إما يدفع الشخص إلى البقاء فى الحكومة، والاستمرار فيها، حتى وإن اختلف معها، أو الابتعاد عنها ليصبح بلا حول ولا قوة. ويلخص فولبرايت مأزق السياسة الأمريكية فى أن نظامها أصيب بالعطب، وخاصة فى السياسة العالمية. وتحت وطأة هذا النظام، فإن أفضل ما قد يرجوه هو تحويل الاهتمام والتركيز إلى احتياجات كل فترة ومتطلبات السياسة العامة، كما أنه ليس النظام الذى يمكن المواطنين من اختيار أفضل رئيس ممكن.

وفى نهاية كتاب «ثمن الإمبراطورية» يكثف فولبرايت فكرة وفلسفته وتصوره لمستقبل البشرية جمعاء وليس لمستقبل الولايات المتحدة فحسب، ويقدم وصيته للغافلين والسابحين مع التيار، الذى يمكن أن يحرفهم إلى أعماق قد لا يستطيعون الصعود منها إلى سطح الحياة، والذى من أجلهم خاض سباحة ضد التيار طوال حياته فى شتى المجالات، وعلى أعلى المستويات. فقد تأكد من خلال تجربته الفريدة وخبرته الواسعة الطويلة، أن الأزمة الحقيقية التى تعانى منها سفينة الحياة وتهددها بالغرق، هى أزمة القيادة الحكيمة والواعية التى يفتقر العالم إلى رؤيتها الثاقبة، التى تعتبر المستقبل نتيجة طبيعية لمعطيات الحاضر، فالحياة سلسلة متصلة الحلقات من الأسباب والنتائج. ولذلك يقول فولبرايت فى ختام كتابه:

«إننا اليوم فى حاجة إلى قيادة تدرك أن التحدى الأساسى فى هذا العصر النووى ذى التكنولوجيا المعقدة الرفيعة هو تحدى علم النفس والتعليم فى مجال العلاقات

الإنسانية. إنها ليست مشكلة يمكن حلها بالخبرة التقليدية التى فشلت فى حل معظم المشكلات، التى تهدد رفاه أغنى الدول وبقاءها. إن القضية المصيرية تتمثل فى العودة إلى أكثر الينابيع صفاءً ونقاء داخل النفس البشرية، لاستخراج أغلى اللآلئ التى تتمثل فى السمات، التى يجب أن تستنير الإنسانية بها كالرحمة، والفطرة السليمة التى لم تنحرف، والخيال الذكى الخلاق، والتعاطف والتفاهم بين مختلف الثقافات، والحكمة إذا أمكن».

obeikandl.com